

## الدلالة النحوية للعلامات الإعرابية

*grammatical significance of syntactic signs*

رشيدة بلهادي\*

جامعة أبو بكر بلقايد\* تلمسان\*

(الجزائر)

Email : [rachida.belhadi02@gmail.com](mailto:rachida.belhadi02@gmail.com)

تاريخ القبول: 2023/02/20 النشر: 2023/05/31

تاريخ الاستلام: 2022/01/21 .

## ملخص:

لا يخفى على أحد أنّ كلّ مستويات الدّرس اللّغويّ في خدمة المعنى، وقد حاول النّحاة واللّغويّون منذ حداثة الدّرس اللّغويّ العربيّ ربط اللفظ بالمعنى. وسنحاول في هذه الأوراق تسليط الصّوء على الجدال القائم بين اللّغويّين والنّحاة فيما يخصّ دلالة العلامات الإعرابية. فهل للعلامات الإعرابية علاقة بالمعنى؟ أم أنّها مجرد أصوات يستعان بها للتّوصّل بالنّطق بالحرف. لمعرفة الإجابة عن الإشكالية المطروحة عرضنا مختلف آراء العلماء وناقشناها بطريقة فلسفيّة جدليّة بالاعتماد على المنهجين التحليلي فالاستقرائي، لنصل أخيرا إلى نتيجة مهمة مفادها أنّ العلامات الإعرابية تخضع فعلا للقوانين الصّوتيّة ولكنّ هذا لم يمنع أبدا مساهمتها في بناء معنى التّركيب.

**الكلمات المفتاحية:** علامات؛ أصوات؛ إعراب؛ معنى؛ وظيفة صوتيّة.

**Abstract :**

It's no secret that all levels of the language lesson are in the service of meaning, And the grammarians and linguists try to link the pronunciation to the meaning Since the beginning of the Arabic language lesson. In these papers we will try to shedding light on the controversy between linguists and grammarians concerning the significance of the syntactic signs. Do the grammatical signs have relation with? Or are they just sounds that are used to being able to pronunciation of the letter?

To find out the answer to the problem at hand we presented and discussed the different opinions of Scientists by a dialectical philosophical method, Relying on the analytical and inductive methods.

Finally, we arrive at an important conclusion that the grammatical signs actually obey the phonetic laws but that never stopped her from contributing to the construction of the meaning of the syntax.

**Keywords:** signs; Phonemes ; inflection ; meaning; phonetic laws.



## مقدمة:

اهتمّ اللغويون والنحاة منذ بداية الدرس اللغويّ بالعلامات الإعرابية، فقد روى أبو الأسود الدؤلي «أنّ الذي أوجب عليه الوضع في النحو أنّ ابنته قعدت معه في يوم قاتظ شديد الحرّ، فأرادت التّعجب من شدة الحرّ فقالت: "ما أشدّ الحرّ!" فقال أبوها: القيظ، وهو ما نحن فيه يا بنتي؛ جوابا عن كلامها لأنّه استفهام؛ فتحيّرت وظهر لها خطأها، فعلم أبو الأسود أنّها أرادت التّعجب، فقال لها: قولي يا بنتي: "ما أشدّ الحرّ!" فعمل باب التّعجب، وباب الفاعل، والمفعول به، وغيرها من الأبواب» (الزيدي، 1973م، ص: 21-22)؛ أي أنّ لحن ابنته وجهلها بالعلامة الإعرابية المناسبة لما تريده من معنى التّعجب كان الدافع لوضع علم النحو، ثمّ جاء الخليل بن أحمد الفراهيدي لاحقا بكلام عن الحركات الإعرابية نفسها نقله صاحب الكتاب في سياق كلامه عن الحركة في لام الكلم فقال: «زعم الخليل أنّ الفتحة والكسرة والضمة زوائد، وهنّ يلحقن الحرف ليُتوصّل إلى التّكلم به، والبناء هو السّانن الذي لا زيادة فيه، فالفتحة من الألف، والكسرة من الياء، والضمة من الواو» (سيبويه، 1988م، ص: 241-242)؛ وفي هذا تبين لوظيفة الحركات الإعرابية الصّوتية المتمثلة في التّوصّل إلى النّطق بالحرف فلو كانت الفونيمات كلّها صوامت لثقل النّطق بها.

تواصل اهتمام النحاة بالعلامة الإعرابية ووظيفتها النّحوية، ويبدو أنّ الاختلاف في دلالتها النّحوية بدأ بين تلامذة سيبويه؛ حيث خالف قطرب ما ذهب إليه جمهور النحاة، ورأى أنّ وظيفة العلامات الإعرابية لا تتجاوز الجانب الصّوتي. فأَيّ الطّرفين على صواب؟ وهل للعلامات الإعرابية دور في بناء معنى الجملة؟ للإجابة عن الإشكاليّة المطروحة اعتمدنا المنهجين التحليلي والاستقرائي، وقدمنا البحث في قالب فلسفيّ جدليّ عرضنا من خلاله الآراء المختلفة وناقشنا كلّ رأي على حدى.

## قلب النص:

## I. آراء قدماء اللغويين في الوظيفة الدلالية للعلامات الإعرابية:

## 1. رأي جمهور النحاة:

أجمع النحاة القدامى عدا قطربا على أنّ العلامات الإعرابية طارئ محلّ بالكلم للتّمييز بين المعاني؛ فقال أبو العباس أحمد بن يحيى (ثعلب): «العرب تخرج الإعراب على اللفظ دون المعاني، ولا يفسد الإعراب المعنى، فإذا كان الإعراب يفسد المعنى فليس من كلام العرب» (الزيدي، 1973م، ص: 331)؛ واستحسن عمل الفراء العربية والنحو على كلام العرب فقال: «كلّ مسألة وافق إعرابها معناها، ومعناها إعرابها فهو الصّحيح، وإتّما لحق سيبويه الغلط لأنّه عمل كلام العرب على المعاني، وحلّى عن الألفاظ، ولم يوجد في كلام العرب ولا أشعار الفحول إلا ما المعنى فيه مطابق للإعراب... والفراء حمل الإعراب على الألفاظ والمعاني فبرع، واستحقّق التّفدّم، وذلك كقولك: "مات زيد"؛ فلو عاملت المعنى لوجب أن تقول: "مات زيدا" لأنّ الله هو الذي أمّاته؛ ولكنتك عاملت اللفظ، فأردت: سكنت حركات زيد» (الزيدي، 1973م، ص: 331).

وأول من خصّص بابا لتدريس الخلاف القائم حول الدلالة التحوّية للعلامة الإعرابية: "الزجاجي"، في كتاب "الإيضاح في علل التحو" أسماه: "باب القول في الإعراب، لم دخل في الكلام"، وافق فيه رأي الجمهور فقال: « إنّ الأسماء لما كانت تعتورها المعاني، فتكون فاعلة، ومفعولة، ومضافة، ومضافا إليها، ولم تكن في صورتها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني، بل كانت مشتركة، جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني» (الزجاجي، 1979م، ص: 69)، وأكد ذلك في باب آخر فقال: «الإعراب إنّما دخل الكلام، ليفصل بين المعاني المشكّلة، ويدلّ به على الفاعل والمفعول والمضاف والمضاف إليه وسائر ذلك من المعاني التي تعتور الأسماء» (الزجاجي، 1979م، ص: 77).

أمّا "ابن جيّ" فعزّف الإعراب على أنّه «الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنك إذا سمعت: أكرم سعيداً أباه، وشكر سعيداً أبوه، علمتَ برفع أحدهما، ونصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شَرْحاً واحداً لاستبهم أحدهما من صاحبه» (ابن جيّ، دت، ص: 35)، وما قصده بالألفاظ المبيّنة للإعراب إلاّ العلامات الإعرابية.

أمّا ابن فارس فيؤكّد تفريق العلامات الإعرابية بين المعاني المختلفة في قوله: «إنّ الإعراب هو الفارق بين المعاني، ألا ترى أنّ القائل إذا قال: " ما أحسن زيد" لم يفرّق بين التّعجب والاستفهام والدّمّ إلاّ بالإعراب» (ابن فارس، 1997م، ص: 35)، الأمر الذي يؤكّده "ابن بابشاذ" وينسبه للاسم الظاهر إذ يقول: «جملة الأسماء الظاهرة المعربة كلّها تستحقّ الإعراب لأنّها تدلّ على المعاني المختلفة بصيغة واحدة بدليل قولك: ما أحسن زيداً، وما أحسن زيداً، وما أحسن زيداً؟ فلولا الإعراب لما عرفت هذه المعاني ولكانت تختلط» (ابن بابشاذ، 1978م، ص: 268).

غير أنّ ابن فارس أدرك أنّ العلامات الإعرابية ليست الفارق الوحيد بين المعاني فقال: «من العلوم الجليلة التي اختصت بها العرب الإعراب الذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ، وبه يعرف الخبر، الذي هو أصل الكلام، ولولاه ما مُيّر فاعلٌ من مفعول، ولا مضافٌ من منوعٍ، ولا تعجب من استفهام، ولا صدر من مصدر، ولا نعت من تأكيد» (ابن فارس، 1997م، ص: 43).

والعلامة الإعرابية لا تفرّق بين التّعجب والتوكيد؛ إن هي إلاّ واحدة من بين عدد من القرائن التي تعين على فهم المعنى، وهو ما صرّح به ابن فارس في قوله: «أمّا الإعراب فيه تميّز المعاني، ويوقّف على أغراض المتكلمين؛ وذلك أن قائلًا لو قال: (ما أحسن زيد) غير مُعرب؛ أو (ضرب عمرو زيد) غير مُعرب، لم يوقّف على مراده. فإذا قال: ما أحسن زيداً! أو ما أحسن زيداً، أو ما أحسن زيداً؟ أبان بالإعراب عن المعنى الذي أراد، وللعرب في ذلك ما ليس لغيرها، فهم يُفرّقون بالحركات، وغيرها بين المعاني» (ابن فارس، 1997م، ص: 143).

وذهب العكبري مذهب السابقين من أنّ الحركات: « تُبيّن الفاعل من المفعول، وتُفرّق بين المعاني كما في قولهم: ما أحسن زيداً، فإنه إذا عُرّي عن الحركات احتمل النفي، والاستفهام، والتعجب. وكذلك قولك: ضرب زيداً عمراً، ولو عرّيته من الإعراب لم تعرف الفاعل من المفعول» (العكبري، 2009م، ص: 53)، وانتهى إلى القول:

«والذي أحرره هنا أن أقول: الإعراب فارق بين المعاني العارضة، كالفاعلية والمفعولية والتعجب والتثني والاستفهام، نحو ما أحسن زيداً، وما أحسن زيدٌ وما أحسن زيدٍ، نفس الحركات هنا فارق بين المعاني، وإذا ثبت أن الإعراب فارق بين المعاني فالفرق الحاصل عن الفارق يعرف تارة بالعقل، كمعرفة أنّ الاثنين أكثر من الواحد، وأقلّ من الثلاثة، هذا معلوم بالعقل من غير لفظ يدلّ عليه، وتارة يعرف بالحس... والإعراب من قبيل ما يعرف بحاسة السمع» (العكبري، 1986م، ص: 168-169)؛ فأما الإعراب فيعرف بالعلامات الإعرابية، وهي عبارة عن أصوات تلحق الكلام للتوصل إلى التّطرق به، وتمييز معانيه، يقول ابن يعيش معرّفًا بما: «علامات تدلّ على المعاني وتفرّق بينها» (ابن يعيش، دت، ص: 51).

وأما المعاني العارضة في كلام العكبري فمعان نحوية فترق ابن مالك بينها وبين نوع آخر من المعاني العارضة فقال: «ينبغي أن تعلم أنّ المعاني التي تعرض للكلم على ضربين:

أحدهما: ما يعرض من قبيل التّركيب كالتّصغير والجمع والمبالغة والمفاعلة والمطاوعة والطلب، فهذا الضّرب بإزاء كلّ معنى من معانيه صيغة تدلّ عليه، فلا حاجة للإعراب بالتّسببه إليه.

والثاني من الضّربين: ما يعرض مع التّركيب كالفاعلية والمفعولية والإضافة، وكون الفعل المضارع مأمورا أو معطوفا أو معطوفا عليه أو مستأنفا، وهذا الضّرب تتعاقب معانيه على صيغة واحدة فتفتقر إلى إعراب يميّز بعضها عن بعض» (ابن مالك، 2001م، ص: 39)؛ أي أنّ المعاني العارضة الصرفية تدلّ عليها أصوات زوائد في بداية الكلمة أو وسطها، أما المعاني النحوية التي يدلّ عليها الإعراب فبتر موقعها ابن قيّم الجوزية بقوله: «اختصّ الإعراب بالأواخر؛ لأنّه دليل على المعاني اللاحقة للمعرب وتلك المعاني لا تلحقه إلا بعد تحصيله وحصول العلم بحقيقته، فوجب أن يترتب الإعراب بعده كما ترتب مدلوله الذي هو الوصف في المعرب» (ابن القيّم، دت، ص: 59-60).

على أنّ من النّحاة من خصّص لكل وجه إعرابيّ معنى يختصّ به؛ يقول "الزّخشي": «هي الرّفع والنّصب والجرّ [يعني الوجوه الإعرابية]. وكلّ واحد منها علم على معنى. فالرّفع علم الفاعلية، والفاعل واحد ليس إلا. وأما المبتدأ والخبر وخبر إنّ وأخواتها ولا التي لنفي الجنس واسم لا وما المشبّهتين بليس فملحقات بالفاعل على سبيل التّشبيه والتّقريب. وكذلك النّصب علم المفعولية، والمفعول خمسة أضرب: المفعول المطلق والمفعول به والمفعول فيه والمفعول معه والمفعول له. والحال والتّمييز والمستثنى المنصوب والخبر في باب كان والاسم في باب إنّ والمنصوب بلا التي لنفي الجنس وخبر ما ولا المشبّهتين بليس فملحقات بالمفعول. والجرّ علم الإضافة. وأما التّوابع فهي في رفعها ونصبها وجرّها داخلة تحت أحكام المتبوعات» (الزّخشي، 2004م، ص: 43-44).

والرأي ذاته يؤكّده "ابن الحاجب" فيقول: «الرّفع علم الفاعلية، والنّصب علم المفعولية، والجرّ علم الإضافة» (ابن الحاجب، دت، ص: 11)، ولكنّ "الرضيّ الإستراباذي" في شرح الكافية جعل الرّفع علما للعمد من الكلمات، فيما يختصّ النّصب للفضلات التي يقتضيها الكلام بلا واسطة عدا المفعول معه والمستثنى وهذا لحقّة

الفتحة وكثرة ورودها، أما الجرّ فللفضلات التي يقتضيها الكلام بواسطة حروف الجرّ والمضاف إليه (ينظر: الرّضي، 1993م، ص: 51-54).

## 2. رأي قطرب المخالف:

تفرّد "قطرب" برأي يخالف جمهور النّحاة حيث قال: «لم يُعرب الكلام للدلالة على المعاني، والفرق بين بعضها وبعض، لأننا نجد في كلامهم أسماء متّفقة في الإعراب مختلفة في المعاني وأسماء مختلفة في الإعراب متّفقة المعاني، فما اتّفق إعرابه واختلف معناه قولك: إنّ زيدا أخوك، ولعلّ زيدا أخوك، وكأنّ زيدا أخوك، اتّفق إعرابه واختلف معناه، ومّا اختلف إعرابه واتّفق معناه قولك: ما زيدٌ قائمًا، وما زيدٌ قائمٌ، اختلف إعرابه واتّفق معناه، ومثله: ما رأيتك منذ يومين، ومنذ يومان، ولا مالٌ عندك، ولا مالٌ عندك، وما في الدار أحدٌ إلا زيدًا، مثله: إنّ القوم كلّهم ذاهبون، وإنّ القوم كلّهم ذاهبون، ومثله قوله تعالى: "كُلُّهُ لِه" و "كُلُّهُ لِه" وقرئ بالوجهين جميعًا» (الرّجّاجي، 1979م، ص: 70).

بهذا الكلام نفى قطرب أية علاقة للعلامات الإعرابية بالمعنى، ودليله اتّفاق الإعراب، واختلاف المعاني، واختلاف الإعراب، واتّفاق المعاني في الأسماء التي تقدّم ذكرها؛ وهو دليل مرفوض لدى النّحاة، الذين أجابوا فقالوا: «إنّما كان أصل دخول الإعراب في الأسماء التي تذكر بعد الأفعال، لأن يذكر بعدها اسمان: أحدهما: فاعل، والآخر مفعول، ومعناها مختلف، فوجب الفرق بينهما، ثمّ جعل سائر الكلام على ذلك، وأمّا الحروف التي ذكرها فمحمولة على الأفعال» (الرّجّاجي، 1979م، ص: 71).

وساق قطرب أمثلة من كلام العرب تدعم حجّته، ولكنّ «تدليل قطرب بالأمثلة التي ساقها مردود، لأنّ الأدوات التي دخلت على الجمل في مثل إنّ وأخواتها هي التي غيرت المعاني من التوكيد إلى التّرجي إلى التّشبيه، وكذلك ما التّافية التي جعلت الجملتين بمعنى واحد سواء أكانت "ما" المحجازية العاملة، أو "ما" التّميمية غير العاملة، فدلالة التّفي هي الاستفادة من الجملتين بغضّ النّظر عن العلامة الإعرابية» (دقّة: 2008م، ص: 228-229).

فالمعنى نتاج تضافر مجموع القرائن و«لا يمكن لظاهرة واحدة أن تدلّ بمفردها على معنى بعينه ولو حدث ذلك لكان عدد القرائن بعدد المعاني التّحوّية وهو أمر يتناقض مع مبدأ آخر هو تعدّد المعاني الوظيفية للمبنى الواحد» (تمام، 1994م، ص: 193-194)، وأمّا ردّ قطرب الرّأي المخالف لمذهبه في قوله: «لو كان الإعراب إنّما دخل الكلام للفرق بين المعاني لوجب أن يكون لكلّ معنى إعراب يدلّ عليه، ولا يزول إلا بزواله» (الرّجّاجي، 1979م، ص: 70)، فمخالف لأصل مهم من أصول اللغة وهو دلالة المبنى على أكثر من معنى.

حاول قطرب ردّ دلالة العلامات الإعرابية على المعنى واحتجّ لذلك بحجج ذكرها "العكبري" فقال: «واحتجّ الآخرون [يعني قطربا] من وجهين:

أحدهما: أنّ الفعل المضارع معرب ولا يحصل بإعرابه فرق فكذلك الأسماء.

والثاني: أنّ الفاعلية والمفعولية تدرك بالمعنى ألا ترى أنّ الأسماء المقصورة لا يظهر فيها إعراب، ومعانيها مدركة، وإّما أعربت العرب الكلام لما يلزم المتكلم من ثقل السكون، لأنّ الحرف ينقطع عن جريانه فيشقّ على اللسان، قالوا ويدلّ على صحّة ما ذكرناه أنّ الإعراب يتّفق مع اختلاف المعنى، ويختلف مع اتّفاق المعنى، ألا ترى أنّ قولك هل زيد قائم؟ مثل قولك زيد قائم في اللفظ مع اختلاف المعنى، وقولك زيد قائم، مثل قولك زيد قائم، في المعنى، إذ كلاهما إثبات والإعراب مختلف» (العكبري، 1986م، ص: 159)، وأجابه فقال: «أما إعراب الفعل المضارع فعنه جوابان:

أحدهما: أنّ إعرابه يفرّق بين المعاني أيضا...

والثاني: أنّ إعراب الفعل استحسان لشبهه بالأسماء...، وأما اختلاف الإعراب واتّفاق المعنى وعكس ذلك فلا يلزم، لأنّ هذه الأشياء فروع عارضة على الأصول المعللة لضرب من الشّبه» (العكبري، 1986م، ص: 169-170).

والظاهر أنّ وظيفة العلامات الإعرابية لدى قطرب ووظيفة صوتية، وهو ما صرّح به في قوله: «إّما أعربت العرب كلامها لأنّ الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضا لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، فكانوا ييطفون عند الإدراج، فلمّا وصلوا، وأمكهم التّحريك جعلنا التّحريك معاقبا للإسكان ليعتدل الكلام، ألا تراهم بنوا كلامهم على متحرّك وساكن، ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة ولا في حشو بيت، ولا بين أربعة أحرف متحرّكة، لأنّهم في اجتماع السّواكن ييطفون، وفي كثرة الحروف المتحرّكة يستعجلون، وتذهب الصّلة من كلامهم، فجعلوا الحركة عقب الإسكان» (الزّجاجي، 1979م، ص: 70-71).

وخالفهم بعض النّحاة فقالوا: «لو كان ما ذكر لجاز جرّ الفاعل مرّة، ورفعه أخرى، ونصبه، وجاز نصب المضاف إليه لأنّ القصد في هذا إنّما هو الحركة تعاقب سكونا يعتدل به الكلام، فأبّى حركة أتى بها المتكلم أجزاءه فهو مخيّر في ذلك. وفي هذا فساد للكلام وخروج عن أوضاع العرب، وحكمة نظام كلامهم» (الزّجاجي، 1979م، ص: 71)، كما أجابه البعض قائلين: «فهلا لزموا حركة واحدة، لأنّها مجزية لهم، إذ كان الغرض إنّما هو حركة تعقب سكونا؟ فقال: لو فعلوا ذلك لضيقوا على أنفسهم، فأرادوا الاتّساع في الحركات، ولم يحضروا على المتكلم الكلام إلا بحركة واحدة» (الزّجاجي، 1979م، ص: 71).

ردّ النّحاة مذهب قطرب فيما يتعلّق بالعلامات الإعرابية ووظيفتها الدّلالية، ثمّ جاء "أحمد سليمان البطّوش" مؤكّدا رأي جمهور النّحاة ومحاولا تبرير رأي "قطرب" بقوله: «لقد ابتعد قطرب في تعليقه هذا كلّ البعد عن ربط الإعراب بالمعنى ذلك الرّبط، الذي قال به العلماء كثيرا، ليلتفت انتباهنا إلى الوظيفة الصّوتية، أو لنقل بعبارة أخرى إلى الوظيفة، التي ربطها علماء الأصوات بالصّوت، وفسّروا على ضوءها كثيرا من القضايا الصّرفيّة، كالإبدال، والإعلال، وغيرها. وربّما دفع قطربا إلى هذا الرّأي إحساسه بأنّ النّحاة قد بالغوا في ربط العلامة الإعرابيّة بالمعنى إلى الحدّ الذي أهملوا معه القرائن الأخرى، التي كانوا لا يلجأون إليها إلا إذا ضاقت بهم السّبل» (البطّوش، 2007م،

ص: 13)، ولكنّ القرائن الأخرى لاتقصي دلالة العلامات الإعرابية على المعاني النحوية، ولو كان غرضه لفت الانتباه إلى القرائن الأخرى أما كان حريا به تأليف كتاب يتناول تلك القرائن بدل ردّ وظيفة العلامات الإعرابية؟.

## II. آراء اللغويين المحدثين في الوظيفة الدلالية للعلامات الإعرابية:

استمرت أجيال من النحاة تؤمن بوظيفة العلامات الإعرابية ودلالاتها النحوية، إلى أن ظهر في العصر الحديث من أيقظ الجدل مجدداً وأبرزهم إبراهيم أنيس في كتاب "من أسرار اللغة"، وإبراهيم مصطفى في كتاب "إحياء النحو".

### 1. رأي الجمهور:

اتّبع جلّ اللغويين المحدثين رأي جمهور النحاة؛ فهاهو "عبّاس محمود العقّاد" يستشهد برأيهم فيقول: «يرى أناس من مؤرّخي اللغات أنّ الإعراب في اللغة العربيّة أثر من آثار استخدام الحركة في التعبير عن المعنى» (العقّاد، 1995م، ص: 18)، ويرى أنّ «علامات الإعراب تدلّ على معناها كيفما كان موقعها من الجملة المنظومة» (العقّاد، 1995م، ص: 19)؛ جملة واحدة فصل فيها "عبّاس محمود العقّاد" القول في دلالة العلامات الإعرابية وكأنّ المسألة مسلّمة لا نقاش فيها.

أما "إبراهيم مصطفى" فاعتبر دلالة العلامات الإعرابية على المعاني النحوية أصلا من أصول اللغة التي ينبغي الاستهداء به ، يقول: «من أصول اللغة العربيّة الدلالة بالحركة على المعاني، فإذا استهدينا بهذا الأصل -ومن الحقّ أن نستهدي به- وجب أن نرى في هذه العلامات الإعرابية إشارة إلى معان يقصد إليها، فتجعل تلك الحركات دوالا عليها» (مصطفى، 1992م، ص: 48).

بل ويجعل المسألة ضربا من الإيجاز الذي طالما توخّاه العرب في كلامهم وهذا في قوله: «ما كان للعرب أن يلتزموا هذه الحركات ويحرصوا عليها ذلك الحرص كلّ، وهي لا تعمل في تصوير المعنى شيئا. وأنت تعلم أنّ العربيّة لغة الإيجاز، وأنّ العرب كانوا يتخفّفون في القول ما وجدوا السبيل... وحركة الإعراب قد يعاملونها هذه المعاملة فلا يلتزمونها إذا أمن اللبس، قال ابن مالك:

ورفع المفعول به لا يلبس ونصب فاعل أجز ولا تقس» (مصطفى، 1992م، ص: 48-49).

وإبراهيم مصطفى ممن خصّوا كلّ حركة بمعنى؛ فالضّمّة عنده علم الإسناد، والكسرة علم الإضافة، أمّا الفتحة فليست علامة إعراب إمّا حركة خفيفة مستحبة جعلها مقابلة للسكون في لغة العامّة (مصطفى، 1992م، ص: 42)؛ وهو ما دفع إبراهيم السامرائي إلى التعليق قائلا: «وعنده [أي إبراهيم مصطفى] أنّ الفتحة ليست علامة إعراب ولا دالة على شيء وإمّا هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب، فهي بمثابة السكون في لغة العامّة، وأمّا الضّمّة فهي علم الإسناد أمّا الكسرة فإنّها علم الإضافة. ورأي الأستاذ مصطفى في الفتحة غريب في بابه ولا يستند إلى سند علمي فقد دلت المقارنات إلى أنّ الفتحة وجدت في حال التّصّب في كثير من اللغات السّامية ولم يكن هناك سبب للفتحة المستحبة» (السامرائي، 1983م، ص: 123)؛ فإذا كانت اللغة العربية وارثة

للعلامات الإعرابية من اللغة السامية الأمّ كما ثبت سابقا، فكيف لها أن تكثر في كلامهم بحجة كونها الخفيفة المستحبة؟

ويستشهد لما ذهب إليه من كون الفتحة ليست علامة إعراب بما يجوز في الضمة والكسرة دونها حال الوقف من نقل إلى الساكن قبلها وروم وإقواء (ينظر: مصطفى، 1992م، ص: 59-64)، ولكنّ الظواهر الصوتية الثلاث تقبلهنّ الكسرة والضمة لأسباب صوتية بحتة ولا علاقة لها بالحكم الإعرابي؛ فأما إعلال الهمز ونقل حركته إلى الساكن قبله فغرضه التسهيل «لأنّ موضعي الواو والياء بمنزلة حيز واحد؛ لتقارب ما بينهما واجتماعهما في الارتفاع عن الحلق، فكأنّ الحروف المرتفعة كلّها من حيز واحد، بخلاف المستفلة -أي: الحلقية- وأيضاً فتحنا هنالك لتعديل ثقل الحلقية بخفة الفتحة» (الرضي، 1975م، ص: 122)؛ وهو الحاصل هنا إذ عدّلت الفتحة الخفيفة ثقل الهمزة فتجانس الصوتان وزالت علة الإعلال، وللسبب ذاته يوقف على الضمّ والكسر بالتروم دون الفتح، أما الإقواء؛ فعيب من عيوب الموسيقى ويقصد به: «اختلاف حركة الترويّ (المجرى) بين الضمّ والكسر في القصيدة» (إميل، 1991م، ص: 363-364)، ومثاله قول النابغة الذبياني:

أَيْدِ التَّرْحُلِ عَيْرَ أَنْ رِكَابَنَا لَمَّا تَزُلُّ بِرِحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدْ

زَعَمَ الْعُدَافُ بَانَ رَحَلْتَنَا عَدَاً وَبِذَاكَ خَيْرَنَا الْعُرَابُ الْأَسْوَدُ (النابغة، 1976م، ص: 93).

واعتبر إبراهيم مصطفى كثرة الفتحة من حيث العدد شاهدا على أنّها مجزّد حركة خفيفة مستحبة آخذا سورة الفاتحة مثالا له (ينظر: مصطفى، 1992م، ص: 54)، وهو أمر خطأه عباس محمود العقاد قائلا: «من الخطأ في تطبيق القياس أن يحسب الأستاذ إبراهيم كثرة الفتحة على أواخر الكلمات بحساب العدد، وهو في مقام التّنظر إلى "حكم" الكلمة بين أحكام سائر الكلمات.

فإذا كان حكم الفعل الماضي، مثلا، أن يبنى على الفتح؛ فإنّ سريان هذا الحكم على فعل واحد كاف لاستغراق جميع المواد في اللغة العربية على وجه التقريب» (العقاد، 2013م، ص: 34).

## 2. الرأي المخالف لرأي الجمهور:

خالف إبراهيم أنيس رأي جمهور العلماء واللغويين حيث قال: «لم تكن تلك الحركات الإعرابية تحدّد المعاني في أذهان العرب القدماء كما يزعم النحاة، بل لا تعدو أن تكون حركات يُحتاج إليها في الكثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض» (أنيس، 1978م، ص: 237)؛ وهو في مذهبه هذا إنما يحذو حذو "قطرب"؛ ويؤكد موقفه، وهذا واضح من إشارته إليه حين قال: «قرّر بعض المتقدّمين من ثقات العلماء أنّ وظيفة الحركة الإعرابية لا تعدو أن تكون لوصل الكلمات بعضها ببعض في الكلام المتّصل، لذا جاز سقوطها في الوقف وجاز سقوطها في بعض المواضع من الشعر، وإن اعتبروا هذا من الضّرورات الشعريّة» (أنيس، 1978م، ص: 237)؛ وقصّر وظيفة الحركات الإعرابية على الوظيفة الصوتية مذهب "قطرب"، وتبنّاه إبراهيم أنيس "دونما أية إضافة؛ يقول: «ليست حركات الإعراب في رأبي، عنصرا من عناصر البنية في الكلمات، وليست دلائل على المعاني كما يظنّ النحاة، بل

إنّ الأصل في كلّ كلمة هو سكون آخرها، سواء في هذا ما يسمّى بالمبنيّ أو المعرب. إذ يوقف على كليهما بالسكون، وتبقى مع هذا أو رغم هذا، واضحة الصّيغة لم تفقد من معالمها شيئاً» (أنيس، 1978م، ص: 242). انبرى "مهدي المخزومي" يردّ على "إبراهيم أنيس" بوابل من الانتقادات فقال: «إذا لم تكن الحركات أعلاما لمعان قصد إليها المتكلّم، بل لم تعد أن تكون حركات يحتاج إليها في الكثير من الأحيان، لوصل الكلمات بعضها مع بعض، فكيف يفسر الوقف على خالد في لغة من ينتظر؟ ولماذا كانت الدال مرفوعة ومنصوبة ومخفوضة في الجمل الثلاث؟ ولم لا تكسر لتتسجم حركة الدال مع حركة اللام قبلها...» (المخزومي، 1958م، ص: 251)، ليخلص أخيرا إلى أنّ «القول بأنّ الحركات إنّما هي سدّ للحاجة إلى وصل الكلمات بعضها ببعض، وأنّها ليست أعلاما للمعاني التي قصد إليها المتكلّم، قول لم يخالفه التوفيق» (المخزومي، 1958م، ص: 251).

وخطأ "إبراهيم أنيس" قولاً لابن مضاء يقول فيه: «وكما أنّنا لا نسأل عن عين عظيم، وجيم جعفر، وباء بُزُن، لمُ فتحت هذه، وضُمَّت هذه، وكسرت هذه، وكذلك أيضا لا نسأل عن رفع (زيد). فإن قيل: زيد متغيّر الآخر، قيل: كذلك عظيم، يقال في تصغيره بالضّم، وفي جمعه على فعالل بالفتح. فإن قيل: للاسم أحوال يرفع فيها، وأحوال ينصب فيها، وأحوال يخفض فيها، قيل: إذا كانت تلك الأحوال معلومة بالعلل الأول: الرفع بكونه فاعلا أو مبتدأ أو خبرا أو مفعولا لم يسمّ فاعله؛ والنصب بكونه مفعولا؛ والخفض بكونه مضافا إليه، صار الآخر كالحرف الأول الذي يضمّ في حال، ويفتح في حال، ويكسر في حال، يكسر في حال الإفراد، ويفتح في حال الجمع، ويضمّ في حال التصغير» (ابن مضاء، 1947م، ص: 160-161)؛ فابن مضاء يرى أنّ كلّ الحركات لها صلة بالمعنى سواء منها ما كان في أول الكلمة أو وسطها أو العلامة الإعرابيّة، وهو أمر رفضه "إبراهيم أنيس" فقال: «انظر إلى كلام ابن مضاء وما فيه من مغالطة حين يشبّه حركات الإعراب بالحركات التي هي جزء من بنية الكلمة أو تلك الصّيغة، والتي هي شرط في التعرّف على هذه الكلمة أو تلك الصّيغة، في حين أنّ فقدان الكلمة لحركات إعرابها لا يفقدها شيئا من معالمها، ولا يؤثّر في فهمها» (أنيس، 1978م، ص: 241).

ويوافق "خالد نعيم شناوة" الرأى فيقول: «في حقيقة الأمر إنّ الكلام لم يعرب للدلالة على المعاني، لأنّه صار ذا هيئة ما عن طريق المعاني، والحركات الإعرابيّة هي عناصر صوتيّة حادثة في مرحلة ما بعد التلقظ، لأنّ الكلام في أوّله شرحا، مع ربط قصد المتكلّم به» (شناوة، 2007م، ص: 95)؛ ومفاد ما ذهب إليه الرّجلان أنّ مكونات الجملة وطريقة نظمها مضافا إليها قصد المتكلّم كفيلة ببيان المعنى دون الحاجة إلى علامات إعرابيّة، معتبرين إياها عناصر صوتيّة لاحقة للكلام للتوصّل إلى النطق به.

ويتساءل "خالد نعيم شناوة": «إذا كانت العلامات الإعرابيّة أدلّة على المعاني (معاني الإعراب) وأنّ الإعراب عبارة عن معنى يجلّ بالحركات والحروف، فما هي دلالة الإعراب عندما تكون دلالة الحركة صفرا، لأنّ الحركة عندهم "أعني التّحويين" تدلّ على معنى، فما بال السكون والحركة المحذوفة؟» (شناوة، 2007م، ص: 95)، الجواب أنّ السكون في عرف علماء الأصوات انعدام الصّوت وانقطاعه، ولكنّ النّحاة يعدّون السكون

علامة إعرابية لها وظيفتها حتى إنّ "كمال بشر" ساوى بين دور الصّفر في لام الفعل المضارع (اضرب) وألف الاثنين في (اضربا) من حيث دلالة كلّ منهما على عدد (بشر، 1998م، ص: 189).

أما "فؤاد حنا ترزي" فوصف هذه المسألة بالتقاليد اللغوية، وتساءل عن سبب تكوينها فقال: «قد يتساءل المرء عن السبب في تكوين هذه التقاليد اللغوية والأسس التي قامت عليها. وقد يصحّ الافتراض أنّ بعضها منها ربّما قام في عهد متقدّم نسبيا على أساس معنويّ لإزالة التباس أو تقرير معنى، كما هو الحال في الفاعل والمفعول. ومع ذلك فإنّنا نعتقد بأنّها إنّما وجدت في الأصل لغرض لفظيّ هو تيسير ارتباط الألفاظ ببعضها البعض، ولكنّها استغلّت من التّاحة فيما بعد لأغراض معنوية في محاولة منهم لتقرير حركة واحدة للوضع الواحد، ما أمكن ذلك، لضبط قراءة القرآن الكريم وتحديدتها بصورة رئيسة» (ترزي، 1969م، ص: 187).

ولكنّ اعتقاده بأنّ العلامات الإعرابية وجدت لغرض صوتي لا يفسر ارتباط العمدة بالرفع والفضلة بالنصب والإضافة بالجّر بل لا يفرض على الكلمة التزاما بعلامة واحدة، فقد يجوز رفع الفاعل مرّة ونصبه أخرى أو حتى جزئه، ويبدو أنّ «عقلية الجماعة... كانت قد تناست هذا العامل الصوتي الذي يلخّ عليها بالانسجام بين الحركات، فيما يتّصل بحركة آخر الكلمة، وهي الحركة الإعرابية، تناسته مضطّرة للتّمييز بين أحوال الكلمات في ثنايا التّأليف، وإلا فاتها الغرض، وهو الإفهام» (المخزومي، 1958م، ص: 252)، هذا ما يراه مهدي المخزومي، وفي قوله نقطتان مهمّتان في بابنا: الأولى اضطرار العرب للاستعانة بالعلامات الإعرابية للإفهام؛ معترفا ببناء اللغة العربية على أسس صوتية.

النقطة الثانية: ذهابه إلى أنّ العرب تناسوا بناء اللغة على أسس صوتية، وفي التّعامل مع العلامات الإعرابية ما يدحض هذا الرأي؛ فالعرب لم يتناسوا الانسجام الصوتي وإنّما حاولوا التّوفيق بينهما، صحيح أنّهم تجاوزوا مبدأ أحفّ الحركات للحروف الحلقية الصّعبة؛ إذا كانت حروف إعراب، ولكنّهم في الوقت ذاته يجرّكون المجزوم إذا تلتته كلمة تبتدئ بساكن، ويجذفون نون الفعل المضارع إذا اتّصلت به نون التّوكيد، ويقدرّون الحركة الإعرابية لأسباب صوتية تتمثّل في الثقل والتّعذّر والمناسبة، وفي هذا تأكيد على أنّ العرب لم يلغوا تجانس الأصوات باعتمادهم على العلامات الإعرابية في الدّلالة على المعاني التّحويّة.

نعم، يبني الكلام على أساس صوتي، ويدلّ على هذا الجذور اللغوية المهملة لتنافر أصواتها بتقارب أو تباعد مخارجها، وعلاج التّقاء الساكنين بتحريك أولهما و تولي الحركات بالسّكون، أو ما تعرفه اللغة العربية من إعلال وإبدال ونقل وحذف وقلب وغيرها من الظواهر الصوتية التي توكّد أهمية الجانب الصوتي في بناء الكلام، ولكن العلامات الإعرابية أسندت إليها مهمّة بيان وظيفة الكلمة في الجملة، وهي مع هذا باقية تحت حكم تجانس الأصوات وإلا لم تُقدّر الحركة لاشتغال المحل بالحركة المناسبة؟ ولماذا يتحرّك الساكن والمجزوم إذا تلتته كلمة تبتدئ بساكن؟ ولماذا تحذف النون في الأفعال الخمسة إذا اتّصلت بنون التّوكيد؟... كلّ هذا يؤكّد أنّ تأليف الكلام كلّ بما فيه من علامات إعرابية خاضع لقانون تجانس الأصوات، ولكنّ هذا القانون لم يلغ وظيفة العلامات الإعرابية في الدّلالة على المعاني التّحويّة.

**الخاتمة:**

يظهر مما سبق أنّ جمهور النّحاة اتّفقوا في دلالة العلامات الإعرابيّة على وظيفة الكلمة النّحويّة والتّمييز بينها لكنّهم اختلفوا في ترجمة تلك الدّلالات؛ فذهب البعض إلى أنّ الرّفْع علم الفاعليّة، والنّصْب علم المفعوليّة، والجرّ علم الإضافة، وذهب آخرون إلى أنّ الرّفْع علم العمدة والنّصْب علم الفضلات التي لا تحتاج إلى أداة والجرّ علم الفضلات التي تحتاج إلى أدوات، فيما تفرّد إبراهيم مصطفى في جعل الفتحة حركة لا دلالة لها إنّما هي الحركة الخفيفة المستحبة، وحقّته في ذلك أنّ أكثر الكلم تنتهي بفتحة.

وتبّى إبراهيم أنيس رأي قطرب المخالف لرأي جمهور النّحاة ورُدّت حججه كما رُدّت حجج سابقه، وبهذا كان رأيهما أضعف الرّأيين من حيث أنّهما رفضا الإقرار بدلالة العلامات الإعرابيّة على وظيفة الكلمة في التّركيب، وإن كانا محقّين في وجود وظيفة صوتية لها.

العلامات الإعرابيّة لها وظيفة صوتيّة تتمثّل في التّوصّل بالنّطق بالحرف كغيرها من الحركات، ولكنّ هذا لا يمنع دلالتها على الوظيفة النّحويّة للكلمة في التّركيب بصفتها واحدة من القرائن الدّالة على ذلك.

**التوصيات:**

قد يكون السّبب في كلّ ذلك الجدل الواقع حول دلالة العلامات الإعرابيّة على وظيفة الكلمة في التّركيب فضلهم بين مستويات الدّرس اللغوي؛ لذا ينبغي الاهتمام أكثر بالمستويات البيئية. لا ينبغي فهم عبارة "دلالة العلامات الإعرابيّة" على أنّ العلامة الإعرابيّة لها دلالة في ذاتها إنّما هي أصوات، والأصوات لها إيجاءات تعين على التعمّق في فهم معنى التّركيب.

**قائمة المراجع:**

1. أنيس، إبراهيم، (1978م): من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصريّة، مصر.
2. إميل، بديع يعقوب، (1991م): المعجم المفصّل في علم العروض والقافية وفنون الشّعْر، دار الكتب العلميّة، بيروت.
3. ابن بابشاذ، (1978م): شرح المقدّمة النّحويّة: تح: محمد أبو الفتوح شريف، الجهاز المركزي للكتب الجامعيّة والمدرسيّة، القاهرة.
4. بشر، كمال، (1998م): دراسات في علم اللغة، دار غريب للطباعة والنّشر والتّوزيع، القاهرة.
5. البطّوش، أحمد سليمان، (2007م): انتفاء دلالة العلامات الإعرابيّة، رسالة مقدّمة لاستكمال متطلبات الحصول على ماجستير في النحو والصّرف، جامعة مؤتة.
6. ترزي، فؤاد حنا، (1969م): في أصول اللغو والنحو، دار الكتب، بيروت.
7. تمام، حسان، (1994م): اللغة العربيّة معناها ومباها، دار الثّقافة، المغرب.
8. ابن جني، أبو الفتح عثمان، (دت): الخصائص، تح: محمد علي التّجار، المكتبة العلميّة، القاهرة.

9. ابن الحاجب، جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر، (دت): الكافية في علم النحو، تح: صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة.
10. دفة، بلقاسم، (جانفي-جوان 2008): العلامة الإعرابية بين الشكل والوظيفة لدى اللغويين العرب القدامى، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة: محمد خيضر، بسكرة، العددان: الثاني والثالث.
11. الرّضي، الإسترابادي، (1975م): شرح شافية ابن الحاجب، تح: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلميّة بيروت.
12. الرّضي، الإسترابادي، (1993م): شرح الرّضي لكافية ابن الحاجب، تح: حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي، أشرفت علة طباعته إدارة الثقافة والنّشر بجامعة محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربيّة السعودية.
13. الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن الأندلسي، (1973م): طبقات النحويين واللغويين: تح: أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر.
14. الرّجّاحي، أبو القاسم النّحوي، (1979م): الإيضاح في علل النّحو: تح: مازن المبارك، دار النّفائس، بيروت.
15. الرّمحشيري، أبو القاسم محمود بن عمر، (2004م): المفصل في علم العربيّة، تح: فخر صالح قدارة، دار عمار، عمان.
16. السّامرائي، إبراهيم، (1983م): فقه اللغة المقارن، دار العلم للملايين، بيروت.
17. سبويه، أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر، (1988م): الكتاب، تح: عبد السّلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة.
18. شناوة، خالد نعيم، (2007م): أثر الأصناف المعنويّة البنائيّة وغير البنائيّة في ظاهرة الإعراب، مجلة آداب البصرة، العدد: 45.
19. عبّاس محمود، (1995م): اللغة الشّاعرة: العقّاد، نخبّة مصر، القاهرة.
20. العقّاد، عبّاس محمود، (2013م): أشتات مجتمعات في اللغة والأدب، مؤسسة هنداوي، القاهرة.
21. العكبري: أبو البقاء، (1986م): التّبيين عن مذاهب النّحويين البصريين والكوفيّين، تح: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
22. العكبري، أبو البقاء محبّ الدّين عبد الله بن الحسين البغدادي، (2009م): اللباب في علل البناء والإعراب، تح: محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدّينية، القاهرة
23. ابن فارس، أبو الحسن أحمد، (1997م): الصّاحبي في فقه اللغة العربيّة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، علّق عليه: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلميّة، بيروت.

24. القرطبي، ابن مضاء، (1947م): الرّدّ على النّحاة، تح: شوقي ضيف، مطبعة لجنة التّأليف والترجمة والنّشر، القاهرة.
25. ابن قيّم، الجوزية، (دت): بدائع الفوائد، تح: علي بن محمد العمران، إشراف: بكر بن عبد الله أبو زيد، دار عالم الفوائد، مكّة.
26. ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله الطّائي الأندلسي، (2001م): شرح التّسهيل - تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد-، تح: محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيّد، دار الكتب العلميّة، بيروت.
27. المخزومي، مهدي، (1958م): مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والتّحو، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر.
28. مصطفى، إبراهيم، (1992م): إحياء التّحو، مطبعة لجنة التّأليف والترجمة والنّشر، القاهرة.
- 29.
30. النّابغة، الدّيباني، (1976م): ديوان النّابغة، تح: محمد الطاهر بن عاشور، الشركة التونسية للتّوزيع، تونس، الشركة الوطنية للنّشر والتّوزيع، الجزائر.
31. ابن يعيش، (دت): شرح المفصّل، إدارة الطّباعة المنيرية، القاهرة.